

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

وإن قلنا لم نعلم مشيئته أتبني على ما إذا علقه على صفتين فوجدنا إحداهما ويخرج على الروايتين .

الطريقة السابعة طريقة بن عقيل في المفردات فإنه جعل الروايتين في وقوع الطلاق بدون وجود الصفة فأما مع وجودها فيقع الطلاق قوله واحدا قاله في القواعد الأصولية . وهي أضعف الطرق وذكر فسادها من وجهين .

قوله وإن قال أنت طالق لرضا زيد أو مشيئته طلقت في الحال بلا نزاع أعلمه . فإن قال أردت الشرط دين وهل يقبل في الحكم يخرج على روایتین .

عند الأكثرون وهما وجهان في الرعايتين وأطلقهما في الهدایة والمستوعب والخلاصة والرعايتين وشرح بن منجا .

إحداهما يقبل في الحكم وهو الصحيح من المذهب اختياره القاضي . قال في الفروع قبل حكما على الأصح وصححه في التصحيح والنظم .

وجزم به في الكافي والمنور وقدمه في المحرر والحاوي الصغير وهو ظاهر ما قدمه الشارح . والرواية الثانية لا يقبل جزم به في الوجيز وتجريد العناية . قال الآدمي في منتخبه دين باطنا .

فائدة لو قال إن رضي أبوك فأنت طالق فقال ما رضيت ثم قال رضيت طلقت لأنه معلق فكان متراخيما ذكره في الفنون .

وقال قال قوم ينقطع بالأول .

ولو قال إن كان أبوك يرضي بما فعلته فأنت طالق فقال ما رضيت